

العدالة الضريبية كمعيار للأمن القانوني والإستقرار السياسي ومحاربة التهرب الضريبي

Tax justice as a standard for legal security, political stability and the fight against tax evasion

ميسوم خالد

كلية الحقوق، جامعة تيارت (الجزائر)، khaled.missoum@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/03/31

تاريخ القبول: 2023/03/15

تاريخ الاستلام: 2022/08/01

ملخص:

يتضمن بحثنا دراسة و تحليل دور النظام الضريبي في التوزيع العادل للعبء الضريبي كمعيار للأمن القانوني، و بالتالي تحقيق أهداف الإستقرار السياسي ومحاربة التهرب الضريبي مما يؤدي إلى هدف أسمى وهو تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وذلك بالتطرق إلى ماهية العدالة الضريبية و أنواعها والوسائل المساعدة على تحقيقها و كذا علاقتها بالعدالة الاجتماعية. و قد حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على النظام الضريبي في الجزائر من حيث خصائصه و مكوناته و الإصلاحات التي مست مختلف جوانبه من أجل تبسيطه و جعله أكثر عدالة في توزيع العبء الضريبي و مراعاته للجانب الاجتماعي عند منح مختلف الامتيازات و الإعفاءات الضريبية و توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن النظام الضريبي في الجزائر لا يزال يعاني جملة من التشوهات التي تحد من عدالته و كفاءته و يظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات الضريبية ضعف الحصيلة الضريبية و انتشار ظاهرة التهرب و الغش الضريبي.

كلمات مفتاحية: ظاهرة التهرب، الغش الضريبي، العدالة الضريبية، العبء الضريبي، الأمن القانوني.

Abstract:

The present research analyses the role of tax system in the equitable distribution of tax burden and thus the optimal distribution of income (wealth), which will contribute to achieve social justice. The study explores the nature of tax justice, its types, the means to help achieve it, and its relationship with social justice.

We tried to focus on tax system in Algeria, its characteristics and components, and the reforms that affected its various aspects to build a more just distribution of the tax burden as well as taking into account the social aspect when granting various privileges and tax exemptions We have come to the conclusion that the tax system in Algeria still suffering many problems reducing its fairness and effectiveness 'This is noteworthy in view of high tax rates, weak tax revenues, and the spread of tax evasion

Keywords: The phenomenon of evasion., tax fraud, tax justice., tax burden, legal security .

1- مقدمة

تجمع غالبية الفرضيات التي تفسر أسباب التهرب الضريبي بغياب العدالة عن النظم الضريبية وسياساتها، وضعف فاعلية أساليب التحصيل التي تستخدمها الأجهزة الحكومية. حيث إن معايير العدالة الضريبية تشمل إلى جانب التوازن في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة وتطبيق الضرائب التصاعدية، إحساس المواطنين بها أن ما يدفعونه من ضرائب سينعكس إيجاباً على الخدمات التي تقدمها الحكومات لهم على شكل رعاية صحية وتعليم ونقل وغيرها من الحقوق الإنسانية الأساسية التي على الدولة الالتزام بتوفيرها لهم.

ولا يقتصر الأمر عند ذلك، بل يشمل إحساس المواطنين المكلفين بدفع الضرائب أن اقراهم من ذات المستوى الاقتصادي يدفعون ذات الاقتطاعات الضريبية وبشكل متساو، وأن القانون يطبق على الجميع دون استثناء، إضافة الى فعالية أدوات مساءلة الحكومات السياسية والقانونية على أدائها مقابل الضرائب التي تتلقاها من المجتمع.

إن مختلف التقديرات تشير إلى أن مستويات التهرب الضريبي في الجزائر مرتفعة، حيث لا تزيد إيرادات ضريبة الدخل السنوية على 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلاتها العالمية تتراوح ما بين 8 الى 10 %، وبالأرقام المطلقة تتراوح هذه التقديرات ما بين 600 مليار دينار الى 1400 مليار دينار سنويا، وهذا التفاوت ناشئ عن اختلاف أساليب التقدير والقياس و”نماذج الاقتصاد الرياضي” المستخدمة في تقديره، كما أن التهرب الضريبي لا يقتصر على ضريبة الدخل، بل يتسع ليشمل الضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية المختلفة، حيث يتم تداول وعلى نطاق واسع، القصاص المختلفة عن عمليات الالتفاف على القانون لعدم دفع الضريبة العامة على المبيعات والرسوم الجمركية.

وبالنظر إلى لسان حال المواطنين المكلفين الذي يقول للحكومة “ندفع ضريبة مقابل أن توفر الحكومات لنا ولأسرنا الرعاية الصحة والتعليم والعمل والنقل وغيرها من الحقوق”، ولسان حال الحكومات يقول للمواطنين “ادفعوا الضرائب كي تتمكن من تقديم هذه الخدمات - الحقوق - لكم”، وما بين هذين الموقفين يدفع المجتمع والدولة ثمن ضعف عدالة السياسات الضريبية وضعف فاعلية أساليب تحصيل الضريبة وسيادة القانون.

وللخروج من هذه الإشكالية، ولكفاحته التهرب الضريبي بجميع أشكاله، علينا إعادة النظر بمجمل المنظومة الضريبية لتصبح أكثر عدالة، بحيث يتحقق التوازن بين الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، ويتم بناؤها على أسس تصاعدية تعكس مستويات الدخل الحقيقية في المجتمع.

والى جانب ذلك، مطلوب المزيد من الاستقلالية والصلاحيات للمؤسسات الرقابية، والمزيد من سيادة القانون، يرافقها المزيد من تحمل الدولة لمسؤولياتها في توفير نظم رعاية صحية وتعليم ونقل فعالة، تيسر على غالبية المواطنين حياتهم، وتمكنهم من الحياة بكرامة. ويتطلب ذلك أيضاً، تطوير نظام تحصيل ضريبي فعال من خلال توسيع نطاق استخدام الفواتير “الفوترة” على نطاق واسع وعادل، وأن لا يتم منح امتيازات لبعض القطاعات دون أخرى بحجة خصوصية أو سيادية عمل هذه القطاعات الاقتصادية والمهنية، إذ أن هذه الخصوصية تتطلب تطوير أدوات فعالة وعادلة وليست تمييزية.

لقد عانى النظام المالي الجزائري بشكل يفوق المتوقع، وتصادم مع سياسة التقويم الهيكلي الذي شهدتها في خضم سنوات التسعينات، و لقد شملت هذه المعانات النظام الضريبي حيث زعزعت أسس و قيم العدالة الضريبية ، فقد خلفت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة خلال هذا العهد من القرن الماضي مجموعة من الثغرات الاقتصادية، والتي عززت من غياب مبدأ العدالة الضريبية في النظام الجبائي الجزائري حيث فضلها تنامي إقتصاد الربيع، من خلال فتح الأسواق وإلغاء الحواجز الجمركية، الأمر الذي نتج عنه إرتفاع مهول على مستوى الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة نتيجة لسد الثغرة التي خلفها الانفتاح الاقتصادي على الخارج بشكل غير معقلن .

ونتيجة لذلك أصبحت أعباء الضريبة تتحملها بشكل كبير الطبقة الكادحة والمقاومات الناشئة أو و المقاومات الصغرى، و قد أدت هذه الفوضى و العشوائية الضريبية إلى تزكية الممارسات الضريبية التي تمس من مبدأ العدالة الضريبية و من أسسها الاجتماعية و التضامنية، فقد ظهرت نتيجة لذلك لوبيات إقتصادية وسياسية اغتنت من الأزمة بسبب التهرب الضريبي، واستغلت بشكل أو بآخر الإجراءات الموسمية للإعفاءات الضريبية لتقوية مصالحها وتوسيع نفوذها وقوة تأثيرها على مصادر القرار.

وبالرجوع الى مفهوم العدالة الضريبية نجد على أن العديد من الفقهاء القانونيين حاولوا تعريفها من أمثال Jacque PereceBois والذي يقول على "أن العدالة الضريبية هي التي تعمل على أن تكون منصفة equitable وذلك بتوزيعها للعبء الضريبي بحيث يتحمل كل واحد جزأه العادل" وهي بالتالي أداة يتم من خلالها تقسيم عبء النفقات العامة على كل الملمزين بدفعها، وتعمل على التخفيف من التفاوت الإجتماعي والإقتصادي في المجتمع، وبذلك فهذا الفقيه يحاول تحديد مفهوم العدالة الضريبية وذلك من خلال الغاية التي تسعى لتحقيقها¹ .

أما جون رولز فيعتبر العدالة الضريبية هي تلك العدالة التوزيعية التي تعتمد على فكرة أن المجتمع يجب أن ينظم بمقتضى بنیان توزيعي، ولا يسمح بالتضحية ببعض أفراده باسم تحقيق المنفعة لعدد أكبر من أفرادهم، كما يؤكد على أن العدالة الضريبية لا تشكل هدفا في حد ذاتها بل هي عبارة عن محاولة إيجاد مؤسسات تركز على منطق تعاقدية يتسم بالتفاوض شبه الدائم بين أفراد عقلانيين إلى درجة تجاهلهم لأحكامهم المسبقة وكذلك لمصالحهم. أما بيرنارد ديفيناى فقد ذهب لربط العدالة الضريبية بدخول المكلفين حيث يرى أن هذا المفهوم يتحقق عندما يسهم كل الخاضعين للضريبة في تغطية النفقات العامة بما يتناسب مع دخل كل منهم²، و بالتالي و من خلال إطلاعنا على المفهوم نلاحظ على أن العدالة الضريبية لها ارتباط وطيد بالعدالة الجبائية فعدالة الضريبة لا تتحقق إلا إذا تحقق نظام ضريبي يجعل كل فرد يساهم في النفقات العامة حسب قدرته التكاليفية، أي ما يحصلون عليه من دخل وما يمتلكون من مال.

¹ : تعرف العدالة الضريبية بأنها : التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين الأفراد، ومبدأ العدالة الضريبية من المبادئ التقليدية للضريبة الذي تقتصر آلية العمل فيه على إشباع الحاجات العامة بمعدل عن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ومؤخراً أخذت الدول بالتدخل بواسطة الضريبة بقصد التأثير في توزيع وإعادة الدخل القومي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

² : محمود علي ابراهيم، الضريبة و قيم التنمية، مطبعة الاسكندرية، مصر، 2008. ص56.

فإذا كانت العدالة الجبائية من بين الأهداف الأساسية التي يسعى النظام الجبائي إلى تحقيقها فإن جل التشريعات الجبائية المطبقة سواء في الدول المتقدمة أو في الدول السائرة في طريق النمو، تنص من الناحية النظرية على الارتباط القائم بين المردودية والعدالة الجبائية وعلى ضرورة التوفيق بينهما، ويجد مفهوم العدالة الجبائية أصله في الفصل 13 من تصريح حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 الذي ينص على إلزامية الاقتطاع الجبائي حسب القدرة التكاليفية للمواطنين، ونفس الشيء ينص عليه الدستور الجزائري على أن: " جميع المواطنين سواء أمام القانون " وعليه يجب على الجميع أن يتحمل كل على قدر استطاعته التكاليف العمومية التي للقانون وحده الصلاحية لإحداثها وتوزيعها حسب الإجراءات المنصوص عليها في الدستور".

ويعتبر مبدأ المساواة الجبائية أحد المكونات الرئيسية لمفهوم العدالة، فباسم العدالة الجبائية تم إقرار مبدأ المساواة أمام الضريبة، وعمومية الاقتطاع الجبائي، فالعدالة الضريبية تشكل حالة معيارية، قد تكون ممكنة أو غير ممكنة بفعل النظام الجبائي القائم، بخصوصياته البنوية والتاريخية والثقافية، كما أنها تم مبدأ وجود جبائية ذاتيه وآليات حسابها واسترجاعها وإمكانية الطعن فيه¹، وإذا كانت الضريبة هي استقطاع نقدي تفرضه وتجببه السلطة العامة عن طريق الإكراه، ويتم توزيع هاته الأعباء بين المواطنين حسب قدراتهم التكاليفية.

إن الإشكال الذي يثار هنا، ؟ ما علاقة العدالة الضريبية بالإستقرار الإجتماعي والأمن القانوني؟ وماعلاقة العدل الجبائي بمحاربة التهرب الضريبي؟

هذا ماسنحاول ملامسته من خلال هذا البحث الذي نفضل فيه التجربة الوطنية في هذا الصدد.

بحيث نبين : هل فعلا النظام الضريبي الجزائري هو نظام عادل جبائيا؟ هذه التساؤلات سنحاول ملامسة الأجوبة عنها من خلال التصميم التالي :

المبحث الأول : مبادئ العدالة الضريبية وأهم خصائصها ومعيار توزيع الأعباء العامة.

المبحث الثاني : الضغط الضريبي و مسببات التهرب الضريبي.

2. مبادئ العدالة الضريبية وأهم خصائصها ومعيار توزيع الأعباء العامة.

1.2 الإطار المفاهيمي للعدالة الضريبية:

1.1.2. تعريف الضريبة

إن موضوع العدالة الضريبية يستوجب في مقدمته تعريفا دقيقا لمفهوم العدالة لغة واصطلاحا.

1.1.1.2. التعريف اللغوي .

¹ : محمد حركات. "كيف تستطيع الحكامة المالية الجيدة إبطال مفعول الفساد؟"، عدد 6، منشورات المجلة المغربية للتدقيق والتنمية سلسلة التدبير الاستراتيجي، 2005. ص 69.

العدالة لغة: العدل ضد الجور، يقال عدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته - بكسر الدال وفتحها، وفلان من أهل المعدلة - بفتح الدال-، أي: من أهل العدل، ورجل عدل، أي: رضا ومقنع في الشهادة¹. والعدالة: وصف بالمصدر معناه ذو عدل، قال تعالى: (وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ)²، ويقال: رجل عدل ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، ونسوة عدل، كل ذلك على معنى رجال ذوو عدل، ونسوة ذوات عدل، فهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فإن رأيته مجموعاً، أو مثنى أو مؤنثاً، فعلى أنه قد أجرى مجرى الوصف الذى ليس بمصدر، وتعديل الشيء تقويمه، يقال عدلته فاعتدل، أي قومته فاستقام³. فمن هذه التعاريف اللغوية يتبين أن معنى العدالة فى اللغة الاستقامة، والعدل هو المتوسط فى الأمور من غير إفراط فى طرفي الزيادة والنقصان، ومنه قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)⁴، أي عدلاً، فالوسط والعدل بمعنى واحد⁵

2.1.1.2. المفهوم الإصطلاحي:

تنوعت فيها عبارات العلماء من محدثين وأصوليين وفقهاء، إلا أنها ترجع إلى معنى واحد وهو أنها: ملكة أي صفة راسخة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة. والتقوى ضابطها: امتثال المأمورات، واجتناب المنهيات من الكبائر ظاهراً، وباطناً من شرك أو فسق أو بدعة. والمروءة ضابطها: آداب نفسية تحمل صاحبها على التحلي بالفضائل، والتخلي عن الرذائل، وترجع معرفتها إلى العرف. وليس المراد بالعرف هنا سيرة مطلق الناس بل الذين نفتدي بهم لذلك، فإنه يوجد فرق بين مفهوم العدالة كهدف من أهداف الضريبة، وبين مفهوم العدالة كركن من أركان الضريبة، فالعدالة كركن من أركان الضريبة، يقصد به مساهمة أفراد المجتمع في أداء الضريبة بما يتناسب وقدرتهم المالية، فيجب على جميع الخاضعين للضريبة كأفراد أن يتحملوا عبئها ويخضعوا لها دون محاباة أو تفضيل. أما العدالة كهدف من أهداف الضريبة، فهي تعني إعادة توزيع الدخل والثروة ومنع تكتل الثروات بيد فئة معينة من المجتمع، وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروات، أو تطبيق التصاعد بالضرائب.

2.1.2. مبادئ العدالة الضريبية:

للعدالة الضريبية حسب العديد من الفقهاء الضريبيين مبادئ معروفة فعلى اختلاف المبادئ التي من الممكن أن نجدتها في مختلف الكتابات، فإن مبادئ العدالة الضريبية يصبان حول مبدئين أساسيين يمكن ذكرهما في الآتي : أولاً: مبدأ العدالة الأفقية⁶ (Equité horizontal) و يقضي هذا المبدأ أن تتم معاملة الأفراد ذوي الظروف الاقتصادية المتماثلة معاملة

¹ : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) ، لسان العرب ، ط: 13، دار صادر، بيروت ،لبنان، 2019، مادة عدل، ص 569.

² : سورة الطلاق، الآية 02.

³ : زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) ، مختار الصحاح تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، ط05، الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ، 1420هـ / 1999م

⁴ : سورة البقرة، الآية 143.

⁵ : يومس مليح ، جريدة أخبارنا، بتاريخ : 2017/07/13 منشور على الموقع الإلكتروني : <https://www.akhbarona.com/writers>

⁶ : العدالة الأفقية: تعني مقابلة دافعي الضرائب، ذوي القدرات المتساوية -الذين لهم نفس الدخل- بمعدلات ضريبية متساوية، بحيث يدفعون نفس المقدار من الضريبة.

ضريبية متساوية فيقومون بتسديد ضرائب متماثلة، وهو ما يشكل أساسا لمبدأ العدالة أمام الضريبة، غير أن تحقيق العدالة بهذه الصورة يقتضي بداية محاولة تحديد المقصود بالظروف الاقتصادية المتماثلة تحديدا دقيقا وذلك عبر إمكانية قياسها إحصائيا وعدديا، وذلك عبر استعمال معيار معين كمعيار الدخل أو الثروة أو الإنفاق أو الاستهلاك، ويتطلب أيضا إلى جانب تحديد معيار المقارنة تحديد الوحدات التي ستتم بها هذه المقارنة كالأسرة أو الفرد.

ثانيا: مبدأ العدالة العمودية¹ (équité verticale) و نعني به أنه يجب معاملة الأفراد ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة ضريبية مختلفة، فمن هم في وضع أفضل يجب أن يدفعوا مزيدا من الضرائب، والعدالة الضريبية بهذا تصبح جزءا من العدالة الاجتماعية وتصبح أداة أخرى لإعادة توزيع الدخل والثروات، ومن خلال هذين المبدأين يتضح أن العدالة الضريبية وهي تضم العدالة الأفقية فهي تضم مبدأ المساواة أمام الضريبة، غير أن العدالة الضريبية تبقى أشمل من مبدأ المساواة أمام الضريبة لأنها تتضمن أيضا العدالة الرأسية أو الأفقية، ومن ثم فهي تسير الانتقال من المساواة أمام القانون (القانون الضريبي) إلى المساواة عن طريق القانون الضريبي².

فرغم دسترة مفهوم ومبدأ العدالة الضريبية، فالضريبة على الدخل مثلا ما يقارب 75% من الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الضريبة هي تلك المتحصلة من المنبع، وهي الأجور والدخول المعتبرة في حكمها، أما فيما يخص الضريبة على الشركات ف 2% من الشركات تؤدي ما يقارب من 80% من إيرادات هذه الضريبة، أما الضريبة على القيمة المضافة فهي المورد الرئيسي لخزينة الدولة، في حين أن عبئها يتحمله الملزم بها. وبهذا يتبين لنا أن أسباب عدم وجود عدالة ضريبية في نظامنا الضريبي الجزائري تجد أساسها في الاختيارات الخاطئة للسياسات الضريبية، وأيضا في طرق وأساليب احتساب وتصفية ووعاء وتديبر الضريبة، زيادة على عدم وجود تطبيق صحيح ومثالي لمخرجات سياسة الجبايات لسنة 2013، فلحد الساعة لم يتحقق أحد الأعمدة الأساسية لهذه السياسة وهو سن تشريع جبائي يضمن العدالة الجبائية بين جميع الملزمين بها³.

2.2. خصائص العدالة الضريبية .

لتتحقق العدالة الضريبية لابد من أن تتميز بخصائص معينة تجعلها توازي منطق العدالة و المساواة التي تم ذكره من طرف العديد من المتخصصين في هذا المجال، و عموما يمكن أن نجمل خصائص العدالة الضريبية في التالي :

1.2.2. عدالة الطرح :

و نعني بها أن يؤمن الملزم بالضريبة بأن الضريبة التي فرضت عليه هي عادلة و صحيحة، ومن هنا يأتي دور الدولة في تحديد هذه الضريبة بحيث يجب أن تتدخل في تحديدها و لا تعتمد فقط على تصريحات الأفراد.

¹ : العدالة الرأسية أو العمودية: تعني معاملة دافعي الضريبة ذوي القدرات غير المتساوية الذين تختلف دخول بعضهم عن بعض، بمعدلات ضريبية غير متساوية، بحيث يتباين ما يدفعه كل مكلف منهم عن الآخر حسب قدرة كل منهم على الدفع.

² : نمازي مولاي الحسن، الإصلاح الجبائي وإستراتيجية تحقيق التنمية البشرية، دار الهلال، ط 2016، المغرب. ص 45.

³ : . بن شعيب نصرالدين، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01 سنة 2021 ص 419-434 (بتصرف).

و بالتالي فالدولة لا بد من أن تبين الطرح الضريبي بشكل جيد و دقيق لكي يوازي العدالة الجبائية، و عند تحديد الطرح يجب على الدولة أن تحدده في إطار سليم بمعنى بشكل لا يفنيه أو يضعفه بشكل كبير لدرجة جعله يفلس أو ينهار .

2.2.2. عدالة التشريع :

و هي أن تشرع الدولة و تسن قوانين وفقا للقواعد الأساسية التي تقوم عليها الضريبة، مع مراعاة المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تعيشها الدولة و أي فرد يجيا داخل هذه الدولة، و يجب على الدولة أثناء التشريع أن تعتمد على وسائل التقدير المباشرة و غير المباشرة للمقدار و طرق التحصيل، كما يجب على هذه التشريعات التي تكون في إطار الحماية الضريبية أن تتميز بالسهولة و السلاسة لتحقيق الهدف المنشود من الضريبة، دون أن تسقط قي فخ الغش الضريبي و التهرب الضريبي الذي يعتبر ضربا قويا لمبادئ العدالة الضريبية .

3.2.2. عدالة التكاليف:

و هي أن يتم التكاليف وفقا لقواعد وشروط موضوعية، فلا يتم التفريط بشكل غير معقلن في تكليف الملزم بالضريبة لأنه و طبقا لذلك فقد اكتشف أن معظم عمليات التهرب من الدفع هي ناتجة عن التكاليف غير الجيد للملزم بها، و هذا التكاليف يجب أن يكون ملائما للمعطيات الاقتصادية لكل فرد و ليس لمنطقة أو مجال معين كما أن التكاليف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار قدرة الملزم بالضريبة على أداء الضريبة¹ .

3. الضغط الضريبي و مسببات التهرب الضريبي.

يمكن أن نرصد إشكالية النظام الجبائي الوطني، آلا و هي المتعلقة بالضغط الجبائي و إرتفاع الضرائب غير المباشرة، وهي أمور كلها تركز لمفهوم القضاء على العدالة الضريبية من خلال إسقاط الأعباء العامة الواجب تحملها من كافة المواطنين الكل حسب القدرة التكلفية، وذلك على فئة محددة و معينة تتحمل النصيب الأكبر من أداء هذا الواجب.

1.3. واقع الضغط الضريبي .

إن ما يُحدث فرض الضرائب المختلفة من المتغيرات إقتصادية واجتماعية économique et sociales " Distorsion يختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى حيث تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي "la pression fiscale"، ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن نسبة الاقتطاع منسوبة إلى بعض المقادير الاقتصادية الهامة

¹ : جيلالي شبيه، القانون العام الداخلي و تنظيم الجماعات الترابية ، مطبوعات كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بمراكش ، القاضي عياض ، 2011-2012. ص236.

والمتمثلة عادة في الناتج المحلي الخام PIB أو مجموع الاقتطاعات العامة والناتج الوطني الخام¹ PNB، و من خلال المعطيات السابقة يمكن تعريف الضغط الجبائي بشكل مبسط، بكونه نسبة الاقتطاع الجبائي على الناتج الداخلي الخام، وهو ما ينتج عنه ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ "الضغط الجبائي الوطني"، لتمييزه عن "الضغط الجبائي الفردي" والمتمثل أساسا في نسبة الاقتطاع الضريبي الذي يخضع له الملمزم بالضريبة إلى دخله الإجمالي السنوي (أي مقدرته التمويلية).

و في الجزائر فإنه طبقا للظروف السياسية و الاقتصادية تعتبر أهم محدد و مسبب لمفهوم الضغط الضريبي خاصة لما يتعلق الأمر بسياسة جبائية موجهة نحو إرادة سياسية كبرى و مصالح لوبيات إقتصادية بنفس المستوى بحيث كما يقول الدكتور صباح نعوش: "لأسباب سياسية بحتة، تنتقد أحزاب المعارضة النظام الضريبي، ولأسباب اقتصادية فردية، تنتقد الطبقات الغنية الضرائب شديدة التصاعد". و بالرجوع دائما إلى الجزائر نجد على أن مستوى الضغط الضريبي في هو جد مرتفع بشكل يفوق المعقول ليقارب نسبة 40%، و على الرغم من أن نسبة الجبايات لا تتعدى نسبة 21.53% من الناتج الداخلي الإجمالي، ولكن عند التدقيق في تفاصيل كيفية احتساب هذا الضغط، يتبين أن الرقم المذكور لا يأخذ بعين الاعتبار سوى ضرائب الدولة ممثلة في الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة، وبالتالي يتم استبعاد الجبايات المحلية والرسوم شبه الضريبية والمساهمات الاجتماعية التي تقتطعها مباشرة صناديق الحماية الاجتماعية، و بالتالي ومن خلال هذه النقطة نلاحظ على أن الوعاء الجبائي هو ضيق جدا الأمر الذي ينتج عنه ضغط مركز على أنواع ضريبية محددة توجد في داخلها طبقات معينة تتحمل ضغط آخر من نوع آخر² و إن من بين أهم مؤثرات ذلك هو إرتفاع الضغط الجبائي الفردي بنسبة 50%، وهو من أعلى المعدلات على الإطلاق، بالرغم من تواضع مستوى النشاطات الاقتصادية بالمقارنة مع الدول الصناعية، ذات المعدلات الاقتصادية المتطورة، وهي مفارقة ولا شك غريبة، ذلك أن الملاحظ - كقاعدة عامة- إرتفاع الضغط الضريبي في البلدان الصناعية المتقدمة، وانخفاضه في الدول النامية، إلا أن النظام الضريبي الجزائري يشذ عن هذه القاعدة، حيث تتساوى نسبة الضغط الضريبي الوطني مع نظيره في العديد من الدول المتقدمة بل يتجاوزها بكثير إذا ما علمنا أن مستوى الضغط الجبائي بفرنسا مثلا يبلغ 45% و الولايات المتحدة 28%³.

فالبلدان التي هي في طريق النمو، تخسر كل سنة ما يقل عن 170 مليار دولار من المداخيل الضريبية، كون أن أصحاب الثروات والشركات متعددة الجنسيات تخفي مبالغ خيالية داخل هذه الملاذات الضريبية، وهو على مرتين 2X المبلغ الضروري والكافي للقضاء على الفقر بالعالم.

¹ : محمد الجليلاتي ، النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية نقلا عن الموقع الإلكتروني:

http://www.mafhoum.com تاريخ الإطلاع 2022/02/05

² : يحيى محمد الركاج، أثر العدالة الضريبية على السكان في سوريا ، مذكرة ماجستير في السكان و التنمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2005.

³ : فاطمة نوفم الأحمدى، إشكالية التهرب في القانون الضريبي، د راسة حالة الدولة العربية ودول الإتحاد الأوروبي، دار المعارف الإسكندرية، مصر 2008-2009. ص 125.

1.1.3. فبالنسبة للضريبة على المداخل فالملاحظ هو أن الحد الأدنى المعفى هو 20.000 دج¹، و بالتالي اذا ما قورن مع حجم الدخل الفردي الهزيل، وغلاء مستوى المعيشة يبقى ضعيفا إذا، ونفس الشيء بالنسبة للأسعار الضريبية، فرغم كونها تصاعدية، فهي لا تنسجم مع مبدأ العدالة الضريبية، ذلك لأن التعديلات التي رافقت قوانين المالية اللاحقة على قانون الإصلاح الجبائي، كانت دائما في صالح أصحاب الدخل المرتفعة، حيث تقلص سعر الضريبة العامة على الدخل بالنسبة لهذه الفئة الأخيرة من 62% إلى 52% ثم حاليا إلى 44% في حين أن أصحاب المداخل المنخفضة (وهي الفئة العريضة من الموظفين والمستخدمين وغيرهم) لم ينخفض السعر المطبق عليها إلا بنسبة 01% أي من 14% إلى 13% هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن هذه السياسة تعتبر فاشلة لأنه كلما إرتفع الدخل إرتفع سعر الضريبة، و إن كان يطلق على الضريبة على الدخل في الجزائر أنها تصاعدية فإن الواقع شيئا آخر تماما²، حيث أنها ترتفع من 10% إلى 30% على الدخل ما بين 25000 و 6000 دج بينما ترتفع بنسبة 4% ما بين الدخل التي تتراوح قيمتها بين 6001 دج و 15000 دج بحيث تصبح كالتالي 30% إلى 34% إلى 38%.

و بالتالي فإن إرتفاع الضريبة يكون بشكل تصاعدي من 10% إلى 30% حيث يرتفع بقيمة 10% و يكون تصاعدي نسبيا ما بين 30% إلى 38% حيث يرتفع ب 4% و يكون تناقصي واقعا إن صح القول مافوق 38% حيث أن القيمة هنا ثابتة، بينما الدخل ترتفع الى ما ليس له حدود³. و من خلال هذه المعطيات يبدو أن هناك خلل على مستوى نسب الضريبة على الدخل الأمر الذي يكرس لمفهوم الضغط الجبائي على فئة معينة، حيث تبلغ نسبة الضغط على الدخل المتزاوجة نسبتها بين 10 و 34 أعلى نسبة بنسبة تفوق 70% و هنا يبدو أن هناك خلل ما ناتج للعوامل التي سبق ذكرها، و كل هذا يساهم في تبديد قيم العدالة الضريبية في الجزائر بشكل واضح و متجلي.

2.1.3. أما بالنسبة للضريبة على الشركات، فالملاحظ أن تطبيق السعر العادي النسبي 35% على أغلبية الشركات كيفما كان شكلها وموضوعها ومجال عملها⁴، ينبع من إرادة المشرع الجزائري في التبسيط، غير أنه يهمل المرامي الحقيقية التي يجب أن تبناها السياسة الاقتصادية وبالتالي إستراتيجية تحقيق التنمية، إذ كان من الأفضل تحديد الأسعار وفقا لمردودية كل قطاع على حدى، حتى يقع هناك انسجام مع مفهوم العدالة الضريبية. فالأكيد أن مردودية المقاولات الصغرى والمتوسطة تبقى ضعيفة إذا ما قورنت مع ما تحصل عليه المقاولات الكبرى من أرباح خيالية.

و بالتالي فهناك نوع من الإقصاء و التهميش في حق المقاولات الصغرى الناشئة حينما توضع محل الشركات العادية على مستوى الجباية الضريبية بمعنى أن الدعم الذي يجب أن تلقاه لا يستثنىها من الجباية الضريبية المرتفعة هذا ما يفسر لجوء بعض المقاولات و الشركات الصغرى الى التهرب الضريبي.

¹ : مرسوم-رئاسي-رقم-21-137-مؤرخ-في-07-أفريل-2021-مجدد-الاجر-الوطني-الأدنى-المضمون، ج ر ج ج 28 سنة 2021 .

² : بن شعيب نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 430- (بتصرف).

³ : عادل مرتلي، الضريبة من مفهوم العدالة، ماجستير في الغلون الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 123-128.

⁴ : مهدي بوعيش، الضغط الجبائي، بحث منشور على موقع الأنترنيت <http://ejabat.google.com/ejabat/>، 2019/01/25.

3.1.3. أما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، فهي تعدّ من أهم الضرائب غير المباشرة وتم تطبيقها بأكثر من مائة دولة وبأشكال مختلفة، وتشكل هذه الضريبة في فرنسا ما يزيد عن 50% من إجمالي الموارد الضريبية، كما إنها طبقت في العديد من الدول النامية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي ومن بين هذه الدول: مصر- الأردن- المغرب- تونس. وبالتالي يمكننا القول بأن التوجه الحديث في مجال الضرائب هو: "تخفيض الضرائب على مصادر تمويل الدخل والتركيز على أوجه استخدامات الدخل من خلال الضريبة على القيمة المضافة أو الضريبة على المبيعات" مع مراعاة مبدأ العدالة الضريبية ما أمكن من خلال زيادة الإعفاءات الشخصية والاجتماعية لذوي الدخل المحدود عند فرض ضريبة الدخل، وكذلك عن طريق إعفاء السلع الضرورية أو إخضاعها لسعر منخفض خلال تطبيق الضريبة على الاستهلاك¹. هذا وقد طبقت الجزائر ضريبة القيمة المضافة منذ عام 2004 بموجب القانون رقم 11/04 لكنه و منذ تطبيقها كان يعاني من اختلالات بنيوية حقيقية خاصة على المستوى الجبائي، حيث تفرض على قطاعات دون أخرى و على قيم دون أخرى كما أن الملاحظ في هذه الضريبة هي أنها تحتكم إلى الضغوطات التي تمارسها اللوبيات الاقتصادية. بالإضافة إلى أن أغلبية الباحثين استقروا على أن الضريبة على القيمة المضافة غير عادلة، ذلك لأن عبئها الضريبي يتحمله في النهاية المستهلك، ولكونها لا تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمكلف بالضريبة، فما يهمها هو السلعة أو المنتج أو الخدمة دون النظر الى أنواع الدخل وحتى المعفى من الضريبة على الدخل فهو غير مستثنى منها².

بعبارة أخرى، فمبلغ 14 مليار دولار سنويا حسب بعض التقديرات يتم خسارتها، هذا المبلغ يكفي لدفع تكاليف علاج مجموعة كبيرة من الأشخاص، وإدماج العديد من الأشخاص في سوق الشغل، ولتطوير وبناء مجموعة من المدارس ذات جودة عالية. وبدلا من ذلك، فإن 896 مليون شخص يعيشون في بلدان يوجد بها عدم مساواة وتفاوت كبير في طبقاتها الاجتماعية أكثر حدة منذ ما يزيد عن 30 سنة الماضية.

وفي تقرير لصندوق النقد الدولي المعروف اختصارا ب (FMI) حول الرضا الضريبي للشركات، أكد بأن البلدان في طور النمو تعاني من فقدان نسبة 1,75% من ناتجها الداخلي الخام (PIB) وهي ثلاث مرات أكثر من الدول الغنية. فالتهرب الضريبي للشركات بلغ سنويا 100 مليار دولار في الدول السائرة في طور النمو حسب تقرير صادر عن منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لذلك، فالفضائح العالمية التي تم نشرها مؤخرا حول (Luxleaks) و (Panamapapers) ليست سوى غيض من فيض، وتلك الثروات التي تم رصدها في هذه الفضائح، والتي تشمل ما يزيد عن 214.488 شركة قائمة خارج الدولة (extraterritoriale)، وست رؤساء دول متورطين بشكل مباشر في هذه

¹ : الحسين فتحي، ما هي الضرائب؟ ولماذا ندفعها؟ بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <http://www.noreed.com> جريدة الصباح بتاريخ: 2019/11/26.

² : بن شعيب نصرالدين، مرجع سبق ذكره، ص422.

القضية. هذه الثروات كان يمكن لها أن تساهم في تثبيت ووضع نظام ضريبي عادل في جميع أنحاء العالم، والتقليل جزئيا من عدم المساواة والتفاوت الطبقي المهول. لذلك، يجب العمل على إنهاء هذه الملاذات الضريبية¹.
و كخلاصة لكل ما تم ذكره في هذه الفقرة فان النظام الجبائي الجزائري غير متوازن و يتخلله مجموعة من العيوب التي تحد من مردوديته، و تساهم بشكل كبير في ضرب أحد أهم مبادئ الديمقراطية و التي هي العدالة الضريبية².

2.3 مسيبات الضغط الضريبي في الجزائر.

إن تجليات واقع هذا الضغط الضريبي و الذي يعتبر من أبرز مسيبات تفاقم البعد عن العدالة الضريبية، له مجموعة من المسببات تراكمت الى جانب عوامل إقتصادية و سياسية وإجتماعية لعبت دورا مهما في ترسيخ هذه السلوكيات في الجزائر فتكديس الأعباء العامة أو بمعنى آخر أشد تدقيقا و تحديدا و الذي هو الضغط الضريبي ليس نتاج فراغ و إنما هو نتاج لأسباب موضوعية تعاني منها المنظومة الجبائية الجزائرية سنتطرق إليها من خلال هذا مايلي:

1.2.3. تركيز النشاط الضريبي في المدينة.

إن الضريبة في الجزائر تأخذ اتجاه محدد أكثر من الآخر، و في المجال الجغرافي نجد نفس الجدلية أيضا حيث أن النظام الجبائي الجزائري يركز أكثر على المدينة و نلاحظ أيضا في نفس الصدد أن العائدات الضريبية من المدينة هي أكثر من القرية، حيث تبلغ أكثر من 87%، و يرجع ذلك الى أن جل الأنشطة الإقتصادية و المعاملات التجارية والصناعية تتم في المدينة وهذا راجع إلى أن الدولة إلى حد الساعة لم تجد إستراتيجية حقيقية من أجل تقوية القطاع الفلاحي و تنمية المجال الريفي بشكل ينافس أو يوازي المجال الحضري، و السبب الآخر في تدني الجبايات في الوسط الريفي هو السياسة التي تتبعها الحكومات الجزائرية المتتالية في منح إعفاءات ضريبية على القطاع الفلاحي الأمر الذي يجعل الضغط كله يتجه نحو المدينة حيث وبدل وضع استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي باعتباره قطاعا حيويا، فقد تم الاستغناء عن المردودية الضريبية لهذا القطاع تمهيدا لإعفائه تماما، وبالتالي العمل على نقل العبء الجبائي من الريف إلى المدينة، التي تتن تحت وطأة ضغط ضريبي لا يحتمل³.

2.2.3. تعدد الإعفاءات الضريبية .

¹ : تقرير صادر عن المكتب الجهوي للمحاسبين المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقلا عن الموقع: https://m.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2039728109487114&id=1182641448529122، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23.

² : كشيبي، حسين، العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المجلد 06، العدد 01 بتاريخ 2021، ص360-379 (بتصرف).

³: حمزة كحال، اللامساواة الضريبية في الجزائر، إقتصاد عربي، الجزائر، 01 فبراير 2020، نقلا عن الموقع: <https://www.alaraby.co.uk> بتاريخ 2022/07/23..

إن الإعفاءات الضريبية في الجزائر تأخذ الطابع السياسي أكثر مما هو إصلاحي و إجتماعي فالإعفاءات الضريبية يكون وراءها ضغوطات سياسية و إقتصادية لمجموعة من اللوبيات، التي ترى من الصالح لها أن تستفيد من هذه الإعفاءات، و ينتج عن هذه الاعفاءات غير الممنهجة و غير المعقنة مجموعة من العوامل أبرزها الضغط على فئة معينة داخل الدولة لتحمل نتائج سلوكيات هذا الاعفاء، فالحسارة التي تحققها الدولة نتيجة الاعفاءات لقطاعات إقتصادية مهمة لا تحتاج إلى إعفاءات في الأصل تعوضها الدولة بالاقطاع الضريبي التي تقوم به من خلال الجباية من طبقات كادحة مثقلة بالضرائب و قد حدد التقرير المالي الجديد كلفة هذه الإعفاءات والتسهيلات، خلال 2017، في ما يناهز 29.8 مليار دينار، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3.7 % بالمقارنة مع السنة التي قبلها. وتمثل ما يناهز 3.8 % من الناتج الداخلي الإجمالي، الذي يمثل الثروات الإجمالية التي تنتجها الجزائر خلال سنة. كما يعادل حجمها 20.9 % من الموارد الجبائية خاصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، و نتيجة لذلك فقد خسرت الجزائر 32 مليار دينار بسبب الإعفاءات الضريبية لسنة 2017¹.

و يبدو أن اللوبي الفلاحي و العقاري هم الأكثر مستفيدين من هذه الاعفاءات الضريبية التي تمس بمبدأ العدالة الضريبية في الجزائر، بحيث على مستوى القطاعات المستفيدة، تشير التقارير إلى أن القطاع العقاري من أكبر المستفيدين من الإجراءات الجبائية الاستثنائية، وذلك بمبلغ 4.4 مليارات دينار، أي ما يمثل 14.9 % من النفقات الجبائية الإجمالية. ويأتي القطاع الفلاحي في المرتبة الثانية، إذ تصل كلفة الإعفاءات والتسهيلات التي يستفيد منها إلى 4 ملايين دينار، وتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الثالثة بمبلغ يناهز مليارين و312 مليون دينار². و كل هذه الأنشطة الاقتصادية هي تحقق عائدات مهمة و تحرم الخزينة من مبالغ مهمة أيضا كما تزيد من تعميق الوعاء الضريبي على الفئات المستضعفة .

3.2.3. تزايد النفقات العمومية .

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العمومية إحدى السمات التي تميز المالية العمومية بالجزائر، وذلك لمواجهة أعباء الدولة المتزايدة باستمرار، وعلى سبيل المثال ارتفعت كتلة الأجور من 481 مليار دينار سنة 2010 إلى أزيد من 600 مليار دينار سنة 2016 . كما ارتفعت نفقات المعدات والخدمات من 20 مليار دينار سنة 2010 إلى أكثر من 40 مليار دينار سنة 2016، إلى أن وصلت سنة 2019 إلى 105 مليار دينار، هذا في الوقت الذي لم ترتفع فيه الضرائب المباشرة إلا بنسبة

¹ : عيسو، ليدية- بن عمراوي، لامية، سياسة الإعفاء الضريبي في مواجهة مبدأ المساواة و العدالة الضريبية، مذكرة ماستر في الحقوق تخصص :القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017-2018.

² : بوسماط مختارية ، آلية الإعفاءات الضريبية وتأثيرها على سوق العقار، جامعة مستغانم، بحث منشور على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/537/7/1/87251>، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23. الساعة 12.51

18%، والضرائب غير المباشرة بنسبة 8% . وهكذا، أدى تزايد النفقات العمومية، وتراجع حصيلة بعض الضرائب بسبب التهرب الضريبي، إلى تكريس قوة الضغط الضريبي على أصناف معينة من الدخول¹.

إن ارتفاع الضغط الضريبي بالجزائر لا يخدم - في نهاية الأمر- استراتيجية التوازنات المالية، ذلك أنه يؤدي إلى نتائج عكسية، حيث لوحظ تراجع المردودية الإجمالية لبعض الضرائب، فالضغط الجبائي يقتل الضريبة كما يقال. وتطرح النسبة العالية للضغط الضريبي الوطني تساؤلا حول وجود حد أقصى للضغط الضريبي، والتي ينبغي للدولة عدم تجاوزها، وكذا حول إمكانية تحديد المعدل الأمثل للاقتطاع الضريبي .

فمن خلال الضرائب نجد الحكومة تستثمر شقا كبيرا من ميزانيتها في الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبواسطتها فحاجيات المواطنين والمواطنات ينبغي أن تتطور وترتقي كالصحة والتعليم على سبيل المثال. ولتسهيل تقسيم الثروات والتقليل من عدم المساواة، فمن الضروري أن يكون هناك نظام ضريبي عادل، نظام بواسطته يؤدي كل مواطن نصيبه من الضرائب حسب مقدرته التكليفية، في حين يساهم ذوي الثروات والأشخاص الأغنياء بنصيب وافر زيادة على ما يساهم به الفقراء. من جهة أخرى، يجب أن تكون هناك إدارة راشدة وتدير شفاف .

4.2.3. التهرب الضريبي .

التهرب الضريبي هو العمل الذي يلجأ بموجبه الخاضع للضريبة إلى التملص من الضريبة دون أن يخالف القانون، وبذلك يبدو التهرب الضريبي منطويا على قصد التملص من "تغذية الخزينة" عبر إقدام الممول على الحيلولة دون توفر الأساس الذي ترسى عليه الضريبة (توافر الركن المعنوي) مما يوفر لهذا الفعل توصيف الجريمة التامة، كما يبدو من جهة أخرى أنه خال من أية عرقلة أو مخالفة للقانون الضريبي (انتفاء الركن المادي). وهو سلوك سلمي يهدف ولو بكيفية غير مباشرة إلى تفويت مورد ضريبي هام على خزينة الدولة.

ويبقى المكلف في إطار التهرب الضريبي رغم أن نيته حسنة وتتجه إرادته إلى العمل على تخفيف أعبائه الضريبية أو إسقاطها. وعليه اختلف فقهاء القانون الجبائي حول وضع تعريف محدد للتهرب الضريبي، فهناك من يأخذ بالمفهوم الضيق لظاهرة التهرب الضريبي الذي يقوم على أساس مخالفة النصوص الجبائية، في حين أن هذا الفعل يمكن أن يرتكب بدون مخالفة أو انحراف عن النص القانوني، وبالتالي إستعمال وسائل مشروعة وقانونية قصد التخلص من أداء الضريبة سواء كلياً أو جزئياً²، أما الاتجاه الموسع في تحديد مفهوم التهرب يرى أن فعل التهرب الضريبي يمكن أن تستعمل فيه وسائل احتيالية أو وسائل مشروعة، و يعتبر التهرب الضريبي من الأسباب الرئيسية لغياب العدالة الضريبية داخل أي مجتمع و من بين المسببات الرئيسية للضغط الضريبي و عدم التوزيع العادل للأعباء العامة، والجزائر أيضا ليست استثناء في هذا الموضوع حيث أن التهرب

¹ :محمد حمزة، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2018 المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 90 / العدد 90 (0902 / ص.08-22 (بتصرف).

² : وهو ما يسمى عند علماء الشريعة بقاعدة الحيل : أي استعمال المباح قصد التوصل إلى الممنوع .

الضريبي يمثل نسبة 60 إلى 65% من تسرب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج¹، وفقاً لتقرير المؤسسة العالمية Global Financial Integrity. وذلك تصنف الجزائر في المرتبة السادسة عالمياً في قائمة البلدان المصدرة للأموال بطريقة غير قانونية، حيث تم تهريب 1300 مليار دينار من الجزائر ما بين سنة 2010 و سنة 2018. ونشير إلى أن إرتفاع الضغط الضريبي على فئات معينة يؤدي إلى عدم التصريح لدى الإدارة الجبائية وهو سبب مركزي لانتشار هذا القطاع، ويعتبر ارتفاع الضغط الضريبي من بين العوامل التي تدفع بالمواطنين إلى التهرب من دفع الضرائب، فمؤشر الضغط الجبائي في إرتفاع مستمر، فبعدما كانت لا تتجاوز 11 % سنة 1961 ورغم تطور الأزمة المالية آنذاك، و 20 % ما بين سنتي 1981 – 1985 . ليرتفع في غضون السنوات اللاحقة إذ بلغ 23.1 % سنة 1990، و 21.8 % سنة 2002 إلى 24.1 % سنة 2005، لينخفض إلى 21.5 % سنة 2006، ثم يعاود الصعود ليصل إلى 47 % سنة 2018 وهذا ما يؤثر على تنافسية المقاولات واستهلاك الأسر الجزائرية . هذا إلى جانب إحساس الملزم بدفع الضريبة بالضعف تجاه الدولة ماسكة وسائل الإكراه، وشعوره بأنه لا يحصل على أي شيء مقابل ما يؤديه كضريبة، كما أن ضعف المستوى الخلفي وعدم إنتشار الوعي الضريبي، فسرقه الإدارة الجبائية بالنسبة لبعض المواطنين لا تعتبر سرقة، بل أكثر من ذلك ينظر البعض للمتهرب من أداء الضريبة على أنه سارق شريف، لأنه لا يسرق سوى الدولة وهي شخصية اعتبارية ويستغل الفرصة للحفاظ على أمواله² .

أضف إلى ذلك انعدام الثقة بسياسة الإنفاق العام، فلاشك أن لطريقة إنفاق حصيللة الضرائب تأثيراً على نفسية ممولي التكاليف العامة، حيث أنه إذا كانت الأموال تصرف في وجوه يستفيد منها الملزم بدفع الضريبة فإنه يشعر بالراحة والاطمئنان فيدفع الضريبة عن طيب خاطر. ومن الثابت أن عدم المساواة في تطبيق الضرائب تضعف الثقة العامة بعدالة الضريبة وتكون من دواعي التهرب الضريبي، ذلك أن الملزم بأداء الضريبة عندما يلاحظ أوجه الحيف الاجتماعي الذي تتضمنه الضرائب يحاول التهرب من واجبه متى سنحت له الفرصة بذلك .

وفضلاً عن الملزم بالضريبة، تتحمل الإدارة قسطاً كبيراً في دفع الملزم بالدفع إلى التملص من دفع الضريبة، عوضاً أن تكون عاملاً إيجابياً وفعالاً في مجال تحديد الأوعية الضريبة وتوعية المواطنين، وتنظيم الرقابة بفعالية نجدها تعاني من خصائص كمي وكيفي ورغم الجهود المبذولة فإنها لا تساهل في زيادة عدد الملزمين من أشخاص معنويين وذاتيين .

4. خاتمة:

من خلال كل ما سبق، نخلص أن أهم الأهداف التي جاءت من أجلها العدالة الضريبية و المتعلقة بتحقيق المساواة و العدالة الإجتماعية و التي هي التوزيع الجيد للأعباء العامة، نلاحظ على أنها شبه غائبة في النظام الضريبي الجزائري، و ذلك طبقاً للعديد من المعطيات التي سبق و أن أشرنا لها في الموضوع.

¹: عائشة بوشيشي . فاطمة بوشيشي . أسباب التهرب الضريبي و أثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، مجلد 03، عدد 01 بتاريخ 2014/06/14، ص 14-173، نقلاً عن الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23385> ، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23، 13.01.

² : عائشة بوشيشي . نفس المرجع، نفس الصفحة.

فالعدالة الضريبية و كما سبق أن رأينا هي لا تستثني التوزيع العادل للأعباء العامة من فلسفتها و النظام الضريبي في ظل المعوقات القانونية الاجرائية و السياسية الاقتصادية، نجد على أنه يعيش خلل بنيوي خطير في هذا الاتجاه لذلك نلاحظ على أن جل الفاعلين السياسيين الذي تواكبوا على الحكومات المتتالية في الجزائر نجد على أنهم يستعملون العدالة الضريبية كعنوان عريض للإصلاح المالي، إن النقاش الدائر اليوم عن مدى وجود عدالة ضريبية في نظامنا الضريبي المغربي، وعن رهانات تحقيق المعادلة الكامنة في عدالة ضريبية تساوي عدالة اجتماعية، يجعلنا نتساءل بالضرورة عن مدى تطبيق مخرجات المناظرة الوطنية الثانية حول الجبايات التي نظمت بالصخيرات يومي 29 و 30 أبريل 2013، وبالخصوص على مستوى البانيل الأول المعنون بالتشريع الضريبي والعدالة،

فمن أجل إصلاح النظام الضريبي الوطني ليصبح نظاما عادلا ومتكاملا، يجب الشروع الآن وبشكل سريع، في تحليل ودراسة نظامنا الضريبي وفق طريقة نقدية من أجل استخراج نواقص ونقط الضعف الكامنة في هذا النظام، والعمل على إيجاد حلول بديلة من أجل إصلاح نظامنا الضريبي في شقه المتعلق بالعدالة الضريبية، لأن أي إصلاح يرتبط بالعدالة فهو يمس بشكل أساسي مسألة غاية في الأهمية وهي العدالة الاجتماعية. لذلك، يجب إشراك الجميع في هذا المشروع سواء الأحزاب السياسية التي تغيب عنها الرؤى الشمولية للإصلاح الضريبي في جل برامجها الانتخابية، وكذا جميع المهتمين بالشأن الجبائي ببلادنا .

إن عملية الإصلاح الجبائي في الجزائر بعد عقدين من الإصلاحات أصبحت متأكدة نظرا للنقائص و الإختلالات العديدة التي تميز النظام الجبائي الحالي، و هذا الإصلاح يمثل عملية معقدة تشمل جوانب عديدة سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية، وبالتالي لا يمكن أن يقتصر الإصلاح على إجراءات فنية بل يتطلب مراجعة شاملة واعتماد مشروع تنموي بديل واختيارات استراتيجية تكون الإطار المنطلق لبلورة إصلاح جبائي يتجاوز المنطق المالي الضيق، ويضطلع بدور مهم جنبا إلى جنب مع سياسات الاقتصاد الكلي الإصلاحات الهيكلية التي تعزز النمو والمساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والإقتصادية و العدالة الضريبية.

كما أن الفترة الحالية ملائمة للقيام بإصلاح هام وجوهري نظرا لوجود قناعة واتفاق حول ضرورة إصلاح النظام الجبائي من طرف أهم المنظمات المهنية والفاعلين الاقتصاديين. و تقلص هيمنة الاعتماد على المحروقات، التي أدت سابقا إلى خنق الفرص الممكنة لظهور أدوات ضريبية بديلة. زابدة على أن الحراك الاجتماعي قد كشف جليا عجز النمط التنموي الحالي القائم على اختيارات خاطئة على تلبية المطالب و التجاوب مع الشعارات التي رفعها الحراك الاجتماعي من حق في الشغل وفي تنمية تضمن العدالة بأنواعها وتقلص من الفوارق الجهوية وتعطي أهمية لمقاومة الفساد والرشوة والتملص من القيام بالواجب وعلى رأسه الواجب الجبائي.

5. قائمة المراجع:

¹ : القرآن الكريم.

1. بن شبيب نصرالدين، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 01 سنة 2021 ص 419-434 (بتصرف).
2. بوسماط مختارية ، آلية الإعفاءات الضريبية وتأثيرها على سوق العقار جامعة مستغانم، بحث منشور على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/537/7/1/87251> ، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23 الساعة 12.51
3. تقرير صادر عن المكتب الجهوي للمحاسبين المنضوي تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقلا عن الموقع: https://m.facebook.com/permalink.php?story_fbid=2039728109487114&id=1182641448529122 ، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23.
4. تمازي مولاي الحسن، الإصلاح الجبائي وإستراتيجية تحقيق التنمية البشرية، دار الهلال، ط 2016، المغرب.
5. جيلالي شبيه، القانون العام الداخلي و تنظيم الجماعات الترابية ، مطبوعات كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بمراكش ، القاضي عياض ، 2011-2012.
6. الحسين فتحي، ما هي الضرائب؟ ولماذا ندفعها؟ بحث منشور على الموقع الإلكتروني، <http://www.noreed.com> جريدة الصباح بتاريخ: 2019/11/26.
7. حمزة كحال، تقرير رسمي يكشف اللامساواة الضريبية في الجزائر، اقتصاد عربي، الجزائر، 01 فبراير 2020، نقلا عن الموقع: <https://www.alaraby.co.uk> / بتاريخ 2022/07/23..
8. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط05، 1420هـ / 1999م
9. عادل مرتلي، الضريبة من مفهوم العدالة، ماجستير في الغلون الاقتصادية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009،
10. عائشة بوشياخي . فاطمة بوشياخي. أسباب التهرب الضريبي و أثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، مجلد 03، عدد 01 بتاريخ 2014/06/14، ص 14-173، نقلا عن الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23385> ، تاريخ الإطلاع: 2022/07/23، 13.01.
11. عيسو، ليدية زين عمراوي، لامية، سياسة الإعفاء الضريبي في مواجهة مبدأ المساواة و العدالة الضريبية، مذكرة الماستر في الحقوق تخصص :القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017-2018 تخصص :القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017-2018.
12. فاطمة نوفم الأحمدي، إشكالية التهرب في القانون الضريبي، دراسة حالة الدولة العربية ودول الإتحاد الأوروبي، دار المعارف الإسكندرية، در ط مصر 2008-2009.

13. كشيقي، حسين، العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المجلد 06، العدد 01 بتاريخ 2021.
14. محمد الجليلاتي ، النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه , جمعية العلوم الاقتصادية السورية نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.mafhoum.com> تاريخ الإطلاع 2022/02/05
15. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) ، لسان العرب دار صادر بيروت ط: 13، 2019، مادة عدل،
16. محمد حركات. "كيف تستطيع الحكامة المالية الجيدة إبطال مفعول الفساد؟", منشورات المجلة المغربية للتدقيق والتنمية سلسلة التدبير الاستراتيجي, عدد 2005/6.
17. محمد حمزة، ظاهرة تزايد النفقات الحكومية أسبابها وإجراءات ترشيدها في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2018 المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية المجلد 90 العدد 90 (2020)
18. محمود علي ابراهيم , الضريبة و قيم التنمية , مطبعة الاسكندرية , مصر , 2008 .
19. مرسوم-رئاسي-رقم-21-137-مؤرخ-في-07-أفريل-2021-يحدد-الاجر-الوطني-الأدنى-المضمون، ج ر ج ج 28 سنة 2021 .
20. مهدي بوعيش، الضغط الجبائي، بحث منشور على موقع الأنترنيت <http://ejabat.google.com/ejabat/>، 2019/01/25.
21. يحيى محمد الركاج، أثر العدالة الضريبية على السكان في سوريا , مذكرة ماجستير في السكان و التنمية، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2005.
22. يومس مليح ، جريدة أخبارنا، بتاريخ : 2017/07/13 منشور على الموقع الإلكتروني : <https://www.akhbarona.com/writers>